فلا تأسف على فوته ولا تخطب معتدة الابعويضا ولا تخرج معتدة الرجعي والبائن من بيتها
ولو اصلا لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا تخرجن الآية ويخرج معتدة الموت في الملوين
وتبيت في منزلها اذ لا نفقة لها فتحتاج الى الخروج بخلاف المطلقة لان النفقة دارت عليها
وتعتد في منزلها وقت الفرقة والموت الا ان تخرج او خافت تلوى مالها او لم تجد كراء
البيت ولا بد من ستر بينها في البائن وان ضاق المنزل عليها فالاولى خروجه وكذا مع مسنة
وحسن ان يجعل بينهما امرأة فاردة على الجديد ش اب يكون بينهما امرأة ثقة تحول بينهما
م ولو ابانها او مات عنها في سفر وليس بينها وبين مصرها مسيرة سفر ورجعت فان كانت قبل
من كل جانب خيرت معها اولي اولا والعود احمد وان كانت في مصر تعتد ثم تخرج بحرم اعلم ان الاباحة
والمنع في الغرائب في غير موضع الاقامة فان لم يكن بينها وبين مصرها الذي خرجت منه مسيرة
سفر رجعت وان كانت تلك من كل جانب خيرت بين الرجوع والتوجه الى المقصد سواء كان معها
ولي اولا لكن الرجوع اولي ليكون الاعتداد او في منزل الزوج وذكر الامام السرخسي فيخار ان
بها بقي هنا قسمان احدهما ما اذا كان من كل جانب اقل من مسيرة سفر ينبغي ان تجبر على قياس
قول السرخسي فيخار ان فيها والثاني ما اذا كان بينها وبين مصرها مسيرة سفر ينبغي ان
المقصد اقل تتوجه الى المقصد والا ففي موضع الاقامة وهو ما قال في المتن وان كانت في
مصر اي وان كانت في مصر حين ابانها او مات عنها فان لم يكن معها ولي تعتد ثم ولا
تخرج

تخرج منه بدون الولي وان كان معها ولي فكذا عند ابي حنيفة لان خروج المعتدة حرام
وان كانت المسافة اقل من مدة السفر وعندهما يحل الخروج لان نفس الخروج مباح دفعا
لوحشة الغربة والفرقة وانما الحرمة للسفر وقد رفعت بوجود الولي ثم لما جاز الخروج
عندهما فبالجانبين توجد بنبغي ان يكون الحكم على التفصيل الذي مر باب ثبوت النسب والعدة
من قال ان نكحها فجاء طلاق فنكحها فولدت لنصف سنة منذ نكحها لزمه نسبه وهو بها ش
تبين زيادة ولا تنقضي حتى لو زاد او نقص لا يثبت النسب م
لانه لا يتبعد ان الزوج والزوجة وكلا بالنكاح فالوكيلان نكحاها في ليلة معينة والزوج
وطئها في تلك الليلة ووجد العلوق ولا يعلم ان النكاح متقدم على العلوق او متأخر فلا بد
من الحمل على المقارنة على ان الزوج ان علم انه لم يكن على هذه الصفة وان لم يطأها في
تلك الليلة فهو قاذف على اللعان فلما لم ينفي الولد باللعان فليس علينا خيفة عن الفراش
مع تحقق الامكان م ويثبت نسب ولد معتدة الرجعي وان جاءت به لاكثر من سنتين
ما لم تقر بمضي العدة ش لاحتمال العلوق في العدة وجواز كون المرأة معتدة الطهر فالوقت
بانقضاء العدة نعم ولدت وبين الطلاق والولادة اكثر من سنتين لا يثبت النسب على ما بينا
انه انما يثبت اذا كان بين المدتين اقل من نصف سنة م وبانت في الاقل وراجع في الاكثر ش
اي اذا كان بين الطلاق والولادة اقل من سنتين لان الحمل على ان العلوق حادث في النكاح
اولى من الحمل على كونه في العدة على ان الرجعة امر حادث فلا يثبت بالشك اما اذا كان بين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)